

الدكتورة أمة الرزاق حُمد الأمين العام المساعد لـ «الميثاق»:

أحدّر من شطب اليمن من المؤشر الديمقراطي الحقيقي



لا نعمل على اتفاقات ومواثيق شرف الاحزاب..

■ **موضوعات الساعة.. سياسياً «الحوار بين الاحزاب» ودعم ترشيح المرأة... واقتصادياً «تأهيل وتدريب العمالة اليمنية للسوق الخليجية»**، كانت هي مادة ومضمون الحوار التالي مع الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام - وزير الشؤون الاجتماعية والعمل الدكتورة أمة الرزاق على حُمد.. وفي السياق أظهرت الوزيرة تصاولاً متحفظاً حيال القضايا المعروضة، وأبدت ثقة بالنظر إلى المستقبل.. مع الإبقاء على الاحتمالات المتداخلة واردة بقدر أو بأخر.. فإلى الحوار..

حوار/محمد أنعم- محمد طاهر

نسبة تمثيل المرأة في قيادات المؤتمر تجاوزت الـ 20%

ان هناك مشكلة.. وهنا عبر الميثاق اقول ان بعضاً من المواطنين الذين سبق وأن دخلوا السعودية بطريقة غير شرعية تؤخذ له بصمة العين التي تؤثر على عدم حصولهم على عمل لاحقاً. صراحة نحن ضد أي دخول غير شرعي للمملكة وينبغي أن يكون الدخول منظماً بحيث لا ينعكس ذلك على جوانب أخرى فامن دول الخليج هو جزء من أمن اليمن والعكس كذلك. واستمرراً لهذه الإجراءات نتوقع ان تعقد الدورة (36) مجلس وزراء العمل للشؤون الاجتماعية بدول الدورة التعاون في سلطة عمان التي هي رئيسة الدورة الصالحي، حيث سنسعى من خلال الوفد المشارك لتفعيل الاتفاقية في هذا الاجتماع.

كما ان هناك مبادرة صلتك التي أطلقتها الشبحة موزة حرم امير دولة قطر باعتبارها مليارية دولاً لدعم وتشغيل الشباب في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، حيث تم اختيار (6) دول منها اليمن ووضع الوری والتصويرات لآلية التنفيذ بناء على دراسات تم تنفيذها في اليمن، ونحن سعدنا ان اليمن ضمن ثلاثة دول سيبدأ فيها التنفيذ الفعلي بجانب البحرين وسوريا وهذا الدعم يتجسد نحو اطار برامج التشغيل والتدريب على المهارات الحديثة التي يتطلبها سوق العمل.

وتهدف المبادرة الى تشغيل الشباب في بلدانهم عبر المشاريع الصغيرة، وقد عقد في بداية شهر يونيو اجتماع لمجلس أمناء المبادرة استعرضوا كل الجهود التي بذلت ونحن نستقبل شكرياً وفوداً من منظمة صلتك و مؤسسات كبرى مثل منظمة العمل الدولية ومساعدين من بريطانيا وأمريكا التي وجهت ذات خبرة في تشغيل الشباب ويتم التنسيق معهم من حيث كيف يمكن تنفيذ الاستراتيجيات التي وضعت بحيث تعكس واقع اليمن وبرامج عمل للتشغيل، ونأمل ان تشكل جهودنا المكثفة في هذه الاتجاهات انفتاحاً قريباً بين الله وان يجد العمل في مجالات وفرصاً للعمل في اطار الاحتياجات.

إعادة نظر

ماذا عن مشاكل التاشيرات والضمانات وغيرها؟ هذا الموضوع مهم ونحن نعد إعادة النظر في وضع مكاتب التشغيل فهناك مكاتب تشغيل خاصة بالوزارة في بعض محافظات الجمهورية، رغم ان الوزارة اتخذت منذ سنوات توجيهاً نحو دعم مكاتب التشغيل الخاصة كونها الأكثر تحركاً ولديها الإمكانيات الكافية، لكن طرأت مشاكل في عملية الضوابط حيث تعاني من بعض مكاتب التشغيل الخاصة التي يحصل فيها العامل على فيزا ويسافر ويوجد نفسه في مهنة غير المهنة التي حددت له او لا يجد فرصة عمل مناسبة ونحن الآن ندرس إعادة النظر بمكاتب التشغيل الخاصة فحزبنا تشجعها ولكن لا بد ان ننظمها وجعلها أكثر حرصاً على إيجاد ضمانات لهذا العمل، حيث يجمع الشخض كل ما يمتلك للحصول على الفيزا وبالتالي تذهب سدى لا.. لا تقبل بذلك، ولو عمل مشروعاً في اليمن، لكن أفضل له من الهجرة.

علماً أننا أطلقنا العام الماضي وثيقة البرنامج القطري للعمل اللائق بالتعاون مع منظمة العمل الدولية وسننفذ خطواته الأولى في ثلاثة بلدان اليمن وسوريا والأردن وهي دعم العمل اللائق ببرنامح شامل سواء محلياً في اطار الشركات وبنية العمل وتفتيش العمل وتطويرها او في إطار تنسيق مع مبادرة صلتك لتأهيل العمالة واعداد الدراسات والمعلومات وتحديد قاعدة البيانات ودعم مقدم من منظمة العمل الدولية والمنظمات الدولية أخرى، بجانب الاستراتيجية الوطنية للتشغيل وجميعها تحتاج إلى وقت، وإن لم نلتزم نتائجها الآن، لكن على المدى القريب سيكون لها نتائج مؤثرة وفعالة.

في الحقيقة التفاؤل كبير بنجاح هذه الإجراءات لحل إشكاليات العمالة وفق احتياجات سوق العمل المحلي أو الخليجي.

ضد الفساد..

تشكو بعض الوزارات من مظاهر الفساد كيف تستطيع الوزارة أمة الرزاق أن توضح لنا حقيقة الوضع في وزارتها بصراحة؟ انا اكون صريحة معكم فمسوارة الوزارة وإمكاناتها «يادوب» تغطي الالتزامات، فالوزارة اعطت الاستقلالية المالية والادارية التامة للمؤسسات التابعة لها، ولكن لو وجدت الفساد او اكتشفته تقدمت به بنفسي إلى الهيئة العليا لمكافحة الفساد.

كلمة أخيرة..

أود القول إن صحيفة «الميثاق» أصبحت متميزة وبدأت في الحقيقة تظهر عليها الرؤية الجديدة والتطويرية في تناول القضايا، وهناك قضايا وروية نافذة وموضوعية ليس للتجريح ولكن النقد البناء والمجد ومرارة لا تخزین لاستفادة منه، أتمنى لكم التوفيق والنجاح.

الخدمية.. صحيح ان العمالة فيها مؤهلة لكنها تكتسب خبرة وتصبح مرغوبة لدى الشركات الخاصة في مجال الإنشاءات والإعمار والطرق، علماً ان اليمنيين تميزوا في مجالات الإبداع والإعمار والإنشاء وقدرتهم السريعة على اكتساب خبرة الخبرة والإنشآت والطرق حيث تشهد مبانئ العمارة وقصوراً وذات تخطيطات رائعة فمخلاً العمالة في مسجد الرئيس الصالح كانت مبنية واستطاعت ان تقيم صرحاً معمارياً متميزاً مزج القديم بالحديث والأصالة والمعاصرة بروية وأتامل بعين.

استيعاب خليجي

نريد الجديد فيما يتعلق بإجراءات استيعاب العمالة اليمنية لدى دول الخليج؟ الإجراءات مستمرة وعلاقائنا مع الأشقاء في دول الخليج العربي متطورة من منطلق ان وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل عضو أساسي في المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية، حقيقة قضية العمالة مطروحة في اجتماعاتنا وعلى هامش كل اجتماع سنوي او تشيقي تعقد لقاءات ثنائية مع وزراء العمل الخليجين فنجد منهم تعاوناً كبيراً ولكنهم محكومين بسوق متغيرة ومفتوحة لم تعد كما كانت، حيث كان يعقود أي عامل يمني يذهب إلى دول الخليج ان يجد الوظائف المتاحة له في اليوم الثاني، ولكن حالياً هناك احتياجات ومتطلبات جديدة يتطلبها سوق العمل هناك وهي احتياجات إلى ان ندرسها وتعرف طبيعة هذه الاحتياجات وتكيف العمالة المؤهلة فلتبدأ حوالي (175) ألف متقدم لوزارة الخدمة المدنية ولديهم مؤهلات جامعية وخريجو الثانوية الفنية، لكن قد لا يكون لديهم المهارات التي تسهل لهم التنافس في الحصول على وظيفة في دول المجلس والبرزها اللغة الإنجليزية والمهارات الأخرى ومنها التعامل مع التقنيات الحديثة بالإضافة إلى تخصصات نوعية.

ومؤخر أقر الفريق المسئول عن نظام معلومات سوق العمل بمشاركة اليمن النظام العمومي الموحد لسوق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي وسنكون فيه شبكة معلومات على مستوى دول المجلس وفيه تحديد احتياجات سوق العمل، في كل الدول كما يتضمن توضيح لبرامح تأهيلية وتدريبية للعمالة على مستوى دول المجلس.

وخلال العام المنصرم بدأت بعض الشركات الكبيرة السعودية منها على سبيل المثال شركة الشيخ صالح الكامل - بلد - والتي تقدمت لإنشاء (3) مراكز مهنية فنية في اليمن وسيتم التسجيل فيها برمول ومريضة وسوق مع الطلاب المقبول عقد بعد انتهاء الدراسة لاستلام العمل من قبل العميل في دول الخليج.

الرئيس حسم التردد وأنصف المرأة بعد أن همشتها الحكومات الإثتلافية

في موضوع مهم المواطنين.. ما الجديد في موضوع العمالة اليمنية في دول الخليج؟

هذا موضوع اريد ان اخصه في عبارة مختصرة هو موضوع قديم جديد متجدد - ونحن الآن نلقت أمام الجديد والمتجدد حالياً ونريد ان نتناوله بروية تتناسب مع كل الظروف والتحديات التي تمت على الساحة، فليس هناك شك بان البطالة موجودة في اليمن وفقاً للإحصائيات الرسمية بل ارتفعت من سنة 1999م من حوالي (11) إلى حوالي (16.5)٪ بحسب إحصائيات 2005-2006م، ونحسب ان تلقي الزيادة المالية العالية بظلالها على اليمن فيما يتعلق بالعمالة، فمخلاً لدينا شركات يولية عاملة في مجال النفط والاستثمار وغيرها مرتبطة بالشركات الأم التي تارتت في بلدانها حيث قامت بتسريح اعداد كبيرة من العمالة وبالتالي انعكست هذه التغيرات على فروعها العاملة في اليمن، وهذا يمكن ان يكون الوزارة تماشياً مع الاتفاق مع الشركات بحيث لا يكون التسريح على حساب العمالة اليمنية ويجب ان يكون التسريح للعمالة الأجنبية.

وأمكننا نواجه بتخصصات نوعية ما زالت غير متوفرة لدى العمالة اليمنية ويجب أن نعترف بهذا، وبالرغم من ذلك فالدولة تعمل على تشجيع واستقطاب الاستثمارات فكلما وجدت فرصة لاستثمار نعمل انفتاح لعدد كبير من العمال وهكذا لدينا خطط نعمل وفقها تقوم على استيعاب العمالة في إطار البلاد حفاظاً على هوية وتكوين الأسرة وعدم التشتت والعودة للهجرة التي يظل فيها رب الأسرة غائباً عنها سنوات.

كما ان لدينا اعمال موسمية في الطرق والمشاريع

كان يقدم المرأة في التشكيلات الوزارية في الحكومات الائتلافية، ولكن كان يتم رفض ذلك تعزز وجودها بعد العام 2009م.

وفي الحقيقة نأمل ان تتعاون الجهود الرسمية والحزبية بما فيها المعارضة لإتخاذ خطوات جادة لدعم وصول المرأة إلى مجالس النواب والشورى والمحلية وتعزيز الخطوات الأولى لما حققته المرأة على المستوى التنفيذي.

الفرصة متاحة الآن طالما هناك سلطة محلية وحكم محلي واسع الصلاحيات، ما المانع ان نبدأ في توسيع قاعدة مشاركة المرأة في المجالات السياسية، من الآن والعمل وفق رؤية عملية لتصل المرأة إلى هذه المجالس المنتخبة وخصوصاً إلى المجالس البلدية، وهو تحد كبير يواجهه ليس المرأة فحسب ولكن المجتمع والأطراف السياسية، فوجود المرأة واحدة في البرلمان لا يكفي، وإذا خرجت المرأة الوحيدة من المجلس ستشطب اليمن من المؤشر الديمقراطي الحقيقي، لأن موقع اليمن الديمقراطي يتأثر بمدى وجود المرأة ومشاركتها.

فنعلمنا نتحدث عن وجود المرأة في وزارات الديمقراطية ويمثل وجودها في البرلمان، وكما ان المؤشر الأخر وجودها في المجالس المنتخبة بعد تحديداً كبيراً لدى تقبل المرأة على المستويات القاعدية ومدى التغيير الذي حصل في وعي المجتمع لتقبل مشاركتها ولا أريد ان نتخذ من العادات والتقاليد والموروث شامة، بالنسب حالياً تمارس المرأة واجباتها في إطار هذا الواقع وتلحق كل الاحترام والدعم وإذا كان هناك معارضة في ترشيح عدد اكبر من النساء، والمؤشر الشعبي العام والنزواتي نسبي (15) وبدأ يحقق خطوات فعلية، فتواجد المرأة في مواقع تنفيذية خطوة على طريق تنفيذ هذا الالتزام، وبالتالي أتمنى الا نعمل على اتفاق أو ميثاق شرف أو غيرهم مع الاحزاب الأخرى.. فلألسف تأتي إلى أخصر نقطة ويكون كسب الفداء هو وضع

رؤية جديدة

كيف تقسيمين وضع المرأة داخل المؤتمر الشعبي العام؟ - المرأة السعودية منذ التأسيس ولو باعداد بسيطة ثم دخلت انتخابات اللجنة الدائمة منذ بداية التواجدات وهي انتخابات تنافسية ولم تعين تعييناً، وبدأت بمرارة وامرأتين ثم أربع و(18) وحالياً هناك المئات من القيادات والتنظيمات.

والمؤشر شهد تطورات في رؤيته للممارسة الديمقراطية في الأطر الداخلية، لم تكن المرأة بعيدة عنها رغم انها كانت في إطار قسم يتبع إحدى الدوائر لكن أصبحت لها دائرة وكانت هذه وعندما أقول مستقل ليست مثقلة عن قطاع الرجال، فنحن في إطار منظومة الأمانة العامة، لكن نظراً لخصوصية المرأة وادوارها وعملها خصصت لها هذه الدائرة، ولكنها متواجدة في كل الأطر وتشارك في مناقشة كل قضايا المؤتمر نافذة ومؤيدة وليس كما يعتقد البعض أننا موجودون لناقش قضايا المرأة، ولكن لنا رؤيتنا في مختلف القضايا والتوجهات.

وقد تأسست دائرة للمرأة في المؤتمر العام الخامس، وكانت خطوة مهمة إلى ان حدث التطور الأكبر في الدورة الأولى للمؤتمر العام السابع واخر عام 2005م، حيث كان للمؤتمر رؤية واعدة ومتطورة، وأضافت القيادات السياسية برئاسة فخامة الأخ على عبد الله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام خطوات جديدة باعتبارها نسبة (15) في كل الأطر والتكوينات التنظيمية، والتي الأخر أن الرؤية التي تقدم بها المؤتمر كانت تسمى مبادرة الاتجاهات لتعزيز مشاركة المرأة في السياسة العامة - تطرقت إلى جوانب خارج إطار التنظيم، وأقرب في المؤتمر العام السابع ومنها تعزيز وجود المرأة في السلك

بنسبة ذكرى تولى فخامة الرئيس على عبد الله صالح في السابع عشر من يوليو 1978م مقاليد الحكم في البلاد.. كيف تقبين ما تحقق للمرأة اليمنية حتى الآن؟ - في الحقيقة يمثل 17 يوليو يوماً مهماً في تاريخ اليمن واليمنيين حيث تولى فخامة الرئيس على عبد الله صالح حكم اليمن بطريقة ديمقراطية، هذه المناسبة تمثل أيضاً نقطة تحول تاريخية للانطلاق مسيرة التنمية وبناء اليمن الجديد، بعد ان عاشت البلاد ما قبل 17 يوليو 1978م مراحل اضطرابات وصراعات دامية، أفقدت أبناء اليمن الثقة في إمكانية الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.. واعتبرها ذكرى لمناسبة مهمة ومحطة تحول جذرية للبلاد وبداية انطلاقة ديمقراطية تمثلت بانتخاب فخامة الرئيس على عبد الله صالح عبر مجلس الشعب التأسيسي كأول خطوة للممارسة الديمقراطية التي تشهدها اليمن، ولو كانت في إطار محدود، لكنها جاءت وكان الكل يتبهر من المسؤولية نظراً لكل ما حدث من صراع دموي وقتل واغتيالات وعدم استقرار على مستوى الرؤساء السابقين، وبالتالي تعاطفت المسؤولية بالهدوء والنضج وتنامي الخبرات للقيادة السياسية في تثبيت دعائم الأمن والاستقرار وتحريك عجلة التنمية.

كما مثل يوم السابع عشر من يوليو نقلة نوعية وتحولاً شديداً تماشياً وتطوراً على كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومحاولة بالهدوء والنضج وتنامي الخبرات للقيادة السياسية في تثبيت دعائم الأمن والاستقرار وتحريك عجلة التنمية.

فالمين ظلت مجهولة ومتخلفة عن الأمم ولكن جميع اليمن على عهد صالح، أصبح لها نقلة اقليمية والدولي وارتبط اسمها بالديمقراطية والحرية والنزعات الكبيرة والتطورات المتسارعة في ظل نهضة تعزز جميع المجالات.

أما ما يخص المرأة اليمنية فانا من جيل أتيت له فرصة التعلم محصلة للأمن والاستقرار الذي لبته فخامة الرئيس، حيث أصبح التعليم متاحاً عبر الجامعات الحكومية وحالياً الأملية المفتوحة أمام الجميع وخصوصاً أمام المرأة سواء في الداخل أو الخارج، وتضاعف أعداد المتحقات في مجالات التعليم المختلفة وبشاركت المرأة أخصاها الرجل في نيل الحقوق واداء الواجبات، ونالت حقوقها المختلفة ومنها الحصول على مؤهلات عالية، ولم يعد هناك عوائق تمنعها من الحصول على الوظائف وتبوء مناصب صنع القرار.

15 عاماً من التردد

برأيك ما مدى مشاركة المرأة في صنع القرار؟ - بداية بحسب لفخامة الأخ الرئيس على عبد الله صالح إتخاذ قرار جريء ظل فترات متعددة يناقش تحت الطاولة وكان يدور حول دخول المرأة الحكومة ام لا، حيث كان يوضع اسم المرأة من فرة (15) عاماً في كل تشكيل حكومي ثم تستبعد، حيث بدأ شيئاً مستحيلاً، ولكن فخامة الرئيس حسم ذلك التردد بإرادة سياسية وقرار حاسم وشجاع بدعم تولى المرأة مقاليد وزارة، وهو لم يكن قراراً سهلاً، وكانت نتاجه عظيمة وهو ما شجع على تمكن المرأة من وزارة إلى أخرى، حيث خرجت من إطار وزارة حقوق الإنسان إلى حقيبة وزارية مهمة وهي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وممازالت إرادة التمكن مستمرة، بل أصبحت المرأة اليمنية نكتورة وسفيرة واكاديمية، لا توجد حدود يمكن ان تقف عندها أوضاع محظورة أو ممنوع العمل فيها..

القياديات قمتن مختلف المواقع فهناك مهندسات ومعلمات وطبيبات وصانعات المرأة تحمل كادر التلفزيون أيضاً.

كما حققت المرأة إنجازات بكفاءة وجدارة عالية وشكلت عملاً مساعداً وواعماً لتشجيع أخريات على العمل في مؤسسات وهياكل مختلفة، فحالياً أغلب العمل في التعليم والأساسي والطب نساء إضافة إلى ان المرأة أصبحت رئيسة محكمة التحقت بالمعهد العالي للقضاء، واقتحمت العمل ككشف العديد من الجرائم ونفتخر بوجودها الفاعل في مختلف مجالات الحياة.

التمكين السياسي

وماذا عن تمكينها السياسي؟ - لا أقول ان الفرص متكافئة والحقيقة ان هناك مجالات بحاجة للدعم السياسي فهناك خطوات للقيادة السياسية داعمة للمرأة بحاجة لأن تتعها خطوات عملية.. فالمرأة تحقق نتائج متميزة خصوصاً عندما تعلى الثقة وتوضع في مكان مناسب.. فمخلاً لدينا في صندوق الرعاية تم تمكن امرأة كمدير عام للصندوق حققت نتائج متميزة.. وحالياً لا تخلو القرارات الرسمية من ان تكون بينها امرأة في مناصب وكلاء وكلاء مساعدين فهناك (7) وكليات لوزارات، كما ان وجودها في المناصب التي تشغلها ليس مجرد ديكور بل هي متواجدة في المستويات الأدنى كالإدارات والأقسام، ولكن اعتقد انه سزال اسماء المرأة طريق ليس طويلاً، ولكن فيه بعض الصعاب وتحتاج إلى دعم ومساندة ليتم تجاوزها، فمشاركة المرأة لا تقتصر على مواقع التعيين ولكن كذلك في المواقع السياسية الانتخابية حيث تواجه تحدياً كبيراً وبحاجة للمساعدة، وأنا اتكلم هنا كأمين عام مساعد للمؤتمر الشعبي العام هذا التنظيم الداعم للمرأة، حيث لم تتولى المرأة مواقع صنع القرار إلا في ظل مسيرة المؤتمر الشعبي العام، وللعلم فإن المؤتمر

كان يقدم المرأة في التشكيلات الوزارية في الحكومات الائتلافية، ولكن كان يتم رفض ذلك تعزز وجودها بعد العام 2009م.

وفي الحقيقة نأمل ان تتعاون الجهود الرسمية والحزبية بما فيها المعارضة لإتخاذ خطوات جادة لدعم وصول المرأة إلى مجالس النواب والشورى والمحلية وتعزيز الخطوات الأولى لما حققته المرأة على المستوى التنفيذي.

الفرصة متاحة الآن طالما هناك سلطة محلية وحكم محلي واسع الصلاحيات، ما المانع ان نبدأ في توسيع قاعدة مشاركة المرأة في المجالات السياسية، من الآن والعمل وفق رؤية عملية لتصل المرأة إلى هذه المجالس المنتخبة وخصوصاً إلى المجالس البلدية، وهو تحد كبير يواجهه ليس المرأة فحسب ولكن المجتمع والأطراف السياسية، فوجود المرأة واحدة في البرلمان لا يكفي، وإذا خرجت المرأة الوحيدة من المجلس ستشطب اليمن من المؤشر الديمقراطي الحقيقي، لأن موقع اليمن الديمقراطي يتأثر بمدى وجود المرأة ومشاركتها.

فنعلمنا نتحدث عن وجود المرأة في وزارات الديمقراطية ويمثل وجودها في البرلمان، وكما ان المؤشر الأخر وجودها في المجالس المنتخبة بعد تحديداً كبيراً لدى تقبل المرأة على المستويات القاعدية ومدى التغيير الذي حصل في وعي المجتمع لتقبل مشاركتها ولا أريد ان نتخذ من العادات والتقاليد والموروث شامة، بالنسب حالياً تمارس المرأة واجباتها في إطار هذا الواقع وتلحق كل الاحترام والدعم وإذا كان هناك معارضة في ترشيح عدد اكبر من النساء، والمؤشر الشعبي العام والنزواتي نسبي (15) وبدأ يحقق خطوات فعلية، فتواجد المرأة في مواقع تنفيذية خطوة على طريق تنفيذ هذا الالتزام، وبالتالي أتمنى الا نعمل على اتفاق أو ميثاق شرف أو غيرهم مع الاحزاب الأخرى.. فلألسف تأتي إلى أخصر نقطة ويكون كسب الفداء هو وضع

رؤية جديدة

كيف تقسيمين وضع المرأة داخل المؤتمر الشعبي العام؟ - المرأة السعودية منذ التأسيس ولو باعداد بسيطة ثم دخلت انتخابات اللجنة الدائمة منذ بداية التواجدات وهي انتخابات تنافسية ولم تعين تعييناً، وبدأت بمرارة وامرأتين ثم أربع و(18) وحالياً هناك المئات من القيادات والتنظيمات.

والمؤشر شهد تطورات في رؤيته للممارسة الديمقراطية في الأطر الداخلية، لم تكن المرأة بعيدة عنها رغم انها كانت في إطار قسم يتبع إحدى الدوائر لكن أصبحت لها دائرة وكانت هذه وعندما أقول مستقل ليست مثقلة عن قطاع الرجال، فنحن في إطار منظومة الأمانة العامة، لكن نظراً لخصوصية المرأة وادوارها وعملها خصصت لها هذه الدائرة، ولكنها متواجدة في كل الأطر وتشارك في مناقشة كل قضايا المؤتمر نافذة ومؤيدة وليس كما يعتقد البعض أننا موجودون لناقش قضايا المرأة، ولكن لنا رؤيتنا في مختلف القضايا والتوجهات.

وقد تأسست دائرة للمرأة في المؤتمر العام الخامس، وكانت خطوة مهمة إلى ان حدث التطور الأكبر في الدورة الأولى للمؤتمر العام السابع واخر عام 2005م، حيث كان للمؤتمر رؤية واعدة ومتطورة، وأضافت القيادات السياسية برئاسة فخامة الأخ على عبد الله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام خطوات جديدة باعتبارها نسبة (15) في كل الأطر والتكوينات التنظيمية، والتي الأخر أن الرؤية التي تقدم بها المؤتمر كانت تسمى مبادرة الاتجاهات لتعزيز مشاركة المرأة في السياسة العامة - تطرقت إلى جوانب خارج إطار التنظيم، وأقرب في المؤتمر العام السابع ومنها تعزيز وجود المرأة في السلك

المؤتمر وعد بترشيح المرأة وسيضي بوعده..

وأثق بوجود «رؤية جديدة»..

دول الخليج تدرس رؤية بلادنا لاستيعاب العمالة اليمنية

الوزارة قدمت جميع إقرارات الدمة المالية إلى الهيئة العليا لمكافحة الفساد

